الملتقى وطني الموسوم بـ: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اختراق الأسواق المالية

المزعم انعقاده يوم 01 جوان 2023

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

محور المداخلة : الإطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عنوان المداخلة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المفهوم و الأهمية

سنوسي سيدأحمد الفروق[1]، مقداد سمير [2] ، لحمري حفيظة[3]

1 جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر sfarouk.senouci@univ-mascara.dz

2 جامعة أحمد زبانة غيليزان، الجزائر samir.mokdad@univ.relizene.dz

3 جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر hafidha.lahmeri@univ-mascara.dz

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أدبيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم مجموعة من التعاريف و المفاهيم المتعلقة بها حسب كل دولة أو هيئة دولية، نظرا لصعوبة تحديد تعريف دولي موحد حول هذه المؤسسات بسب اختلاف معايير تصنيفها من بلد لآخر وفقا لمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و حتى القانونية، كما تطرقنا إلى بعض الخصائص و السمات التي تتميز بها

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن باقي المؤسسات من خلال إبراز أهمية و الدور الذي تلعب هذه المؤسسات في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، كما قمنا بتقديم مجموعة من التصنيفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها و حسب شكلها القانوني .
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Résumé :

Cette étude vise à recenser la littérature sur les petites et les moyennes entreprises en présentant un ensemble de définitions et de concepts qui s'y rapportent selon chaque pays ou organisme international, vu que la difficulté de définir une définition international unifiée de ces entreprise en raison des différents critères de leur classification d'un pays à l'autre selon un ensemble de facteurs économiques, politiques et même juridiques, et nous avons également abordé certaines des caractéristiques et particularités qui distinguent les petites et moyennes entreprises du reste des institutions en soulignant l'importance et le rôle que ces institutions jouent dans l'avancement de la roue du développement économiques, et nous avons également présenté un ensemble de classifications pour les petites et moyennes entreprises selon les secteurs économiques auxquels elle appartient et selon sa forme juridiques.

Mot clés : les petites et moyennes entreprises

المقدمة :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا محوريا في اقتصاديات البلدان من خلال مساهمتها في تطوير و الرفع من الناتج الوطني و القضاء على نسبة البطالة، كما تعتبر أحد العوامل الرئيسية المساهمة في عملية النمو الاقتصادي لكثير من الدول من خلال الدفع بعجلة التنمية المحلية في كثير من الأحيان، و لقد أثبتت بعض الأبحاث و الدراسات على الأهمية و الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي و تحقيق السلم الاجتماعي من خلال تحقيق أهداف ذات طابع الاجتماعي و تحقيق الأهداف الإنمائية، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من الدول خاصة منها المتقدمة بحيث تشمل مختلف قطاعات الاستراتيجية و تعتبر حلقة وصل بينها وبين المؤسسات الكبيرة تتمثل في تموينها بالمنتجات الوسيطية ، كما تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل الحصول على أعلى قيمة مضافة.

كما لا يخفى على كثير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال تواجه المزيد من الصعوبات و المشاكل التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتزداد خطورة مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة بالنسبة لتلك المؤسسات التي ما تزال في مرحلة الإنشاء والتي لم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار، تعتبر مشكلة التمويل و الإئتمان بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي التمويل الذاتي " I'auto

financement" عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، وعادة ما تكون هذه الأموال غير كافية ولهذا تلجأ إلى التمويل الخارجي أو الإئتمان وهنا تجد صعوبة في الحصول على التمويل وهذا راجع للمشاكل المتعلقة بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للإئتمان فضلا عن عبئ الفوائد، بالإضافة إلى تعقد وتعدد اجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوقف عن نشاطها لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض .

و مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

فيما تكمن ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ وفيما تتمثل تصنيفاتها ؟

أولا : إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد واجه تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الصعوبات و العقبات نتيجة لاختلاف البيئة الاقتصادية و معايير تصنيف هذه المؤسسات من بلد لآخر، فيختلف تصنيف من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية و سائرة في طريق النمو حسب مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و حتى القانونية، فاختلاف درجات النمو الاقتصادي من بلد لآخر له دور كبير في تحديد مستويات تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يعتبر التنوع في الأنشطة الاقتصادية يؤثر على التصنيف هذه المؤسسات فاختلاف عوامل الانتاج المتمثلة عموما في رأس المال و اليد العاملة في المؤسسات الصناعية يختلف عن المؤسسات الخدماتية و التجارية ،كما للعوامل التقنية تأثير غير مباشر في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تمركز عملية الانتاج في المؤسسات في شركة واحدة، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي تلعب دور مهم من خلال اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإصدار قوانين و تشريعات تساعد على ترقية و دعم هذه المؤسسات .

ثانيا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرى العديد من الباحثين الاقتصاديين بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد، وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ، والتخفيض من معدلات البطالة وذلك بتوفير مناصب شغل وقدرتها على التأقلم وإثبات نشاطها بوجود مؤسسات أكبر حجما منها .لذا سنحاول عرض معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى خصائصها .

كما لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نظرا لعدم قدرة الباحثين الاقتصاديين على تحديد مفهوم وتعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بحث تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها في تحديد ماهية هذه المؤسسات .

1. **معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

تتحدد معايير التعريف على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة، فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة ، وهناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين هما :

أ- **المعايير الكمية :** إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات أكثر المعايير استخداما هي:

- **معيار عدد العمال :** يعتبر أحد المعايير الأكثر شيوعا و إستخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لسهولة قياسه ودقته في التصنيف، ومن أهم التصنيفات المعتمدة(جواد، 2007، صفحة 30):

-مؤسسات الأعمال المصغرة : (9-1) عمال .

-مؤسسات الأعمال الصغيرة : (49-10) عمال .

-مؤسسات متوسطة : (90-50أو 150أو 250 حسب كل دولة) عمال .

ومن مزايا الإعتماد على هذا المعيار : البساطة في التطبيق، سهولة المقارنة، الثبات النسب ،توافر البيانات مقارنتا بالمعايير الأخرى .

- **معيار رأس المال :** يعتبر من المعايير الأساسية المحددة لحجم المؤسسة إذ يستعمل للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، كما أنه محدد للطاقة الإنتاجية و الإستثمارية بالرغم من إختلافه من دولة إلى أخرى . فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفليبين،الهند،كورياالجنوبية،باكستان) فإن حجم رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار (أبو سيد أحمد، 2005، صفحة 48)،وحسب دراسة أعدها البنك الدولي عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دولة الفلبين التي تم تصنيفها حسب معيار رأس المال كما يلي (بن نذير ، 2011، صفحة 3) :

- ✓ المؤسسات الأسرية : يقل رأسمالها عن 3500 دولار أمريكي،
- ✓ المؤسسات الصغيرة: يتراوح رأسمالها ما بين 3500 دولار أمريكي إلى 35000 دولار أمريكي،
- ✓ المؤسسات المتوسطة : يتراوح رأسمالها ما بين 35000 دولار أمريكي إلى 150000 دولار أمريكي،

- **معيار معامل رأس المال :** معامل رأس المال يمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال و الناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة ، وعادة ما يكون هذا المعيار منخفضا

في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاع الخدمات وقطاعات التجارية، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي ولاسيما تلك التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور (جواد، 2007، صفحة 32).

- **معيار رقم الأعمال :** يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو قابل للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا ، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أنه تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة . فمعيار رقم الأعمال ضروري ولكنه غير كافي (بريش، 2007، صفحة 62) .

ب- **المعايير النوعية :** إن المعايير الكمية لوحدها لاتكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها البيئية ،واختلاف درجات النمو و اختلاف المستوى التكنولوجي، مما جعل الباحثين الاقتصاديين يدرجون جملة من المعايير النوعية التي من شأنها الأخذ بعين الإعتبار هذه الأمور . ومن أهم هذه المعايير مايلي:

- **معيار الحصة السوقية :** تكون الحصة السوقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة بسبب محلية نشاطها و إمكانياتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل عل غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق (سلطاني، 2006، صفحة 41) .

- **معيار محلية النشاط :** نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه ، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات في مناطق أخرى في الداخل أو الخارج (خوني و حساني، 2008، صفحة 23).

- **معيار الملكية :** يمكن اعتبار هذا المعيار من بين أهم المعايير النوعية الأكثر استخداما، حيث نجد في أغلب الدول أن ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود للقطاع الخاص، تكون غالبا في شكل شركات أموال أو أشخاص سواء كانت فردية أو شركات عائلية يكون فيها مالك هذه الشركات له دور في تسيير و إدارتها، كما له دور كبير في اتخاذ القرار بشكل فردي .

- **معيار التنظيم :** يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار إذ كانت تحتوي على ميزتين أو أكثر من الميزات التالية (جواد، 2007، صفحة 34) :

  - ✓ وجود عدد قليل من المساهمين أو مالكي رأس المال،
  - ✓ تتميز بقلة حجم الطاقة الإنتاجية،
  - ✓ المزج بين الملكية ووظيفة التسيير و الإدارة،

- ✓ تعتمد بالدرجة الأولى على مصادر تمويل محلية ،
- ✓ تخصص مجال نشاطها في انتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة،
- ✓ يتمركز نشاط عمل هذه الشركات بشكل كبير على مناطق المحلية،

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعددت وتنوعت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول في تبنيها تحديد وتصنيف مؤسساتها وهذا راجع إلى الاختلاف وجهات النظر بين المهتمين بهذا القطاع من باحثين ومنظمات ، واختلاف الإمكانيات و الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وسنتطرق إلى بعض التعاريف :

أ- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري :**

وفقا للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المادة الرابعة منه يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هي مؤسسات مستقلة،ذات طبيعة قانونية ،تنتج سلعا و خدمات ،بحيث تشغل أقل من 250 شخص ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتعدى مجموع ميزانيتها 500 مليون دج .

الجدول رقم 1 : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	من 10إلى 49	لايتجاوز 200 مليون دج	لايتجاوز 100 مليون دج
المتوسطة	من 50 إلى 250	بين 200مليون و2 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر : محمد كربوش،استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،2014/2013 ،ص 09 .

و بصدور قانون الذي يحمل رقم 17-02 المؤرخ بتاريخ 11 جانفي 2017 الذي جاء ليعدل ويتمم القانون التوجيهي لسنة2001 و يتضمن القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تضمن بدوره تعديلات جد مهمة تتعلق برقم الاعمال و الحصص السنوية لكل من المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، حيث نصت المادة الخامسة من هذا القانون "تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري و تستوفي أيضا معيار الاستقلالية (براي ، 2020، صفحة 82) .

ب- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي:

لقد قام الإتحاد الأوروبي بإصدار تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 03 أفريل1996 ، واعتقد الأروبيون أن تحديد عدد العمال غير كافي، لهذا أضيف معيار نوعي وهو نسبة الاستقلالية ، ويضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 بالمئة . وعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها المشروع الذي يشغل أقل من 50 عاملا أو لايتجاوز رقم أعمالها 7 ملايين أورو ، أما المؤسسة المتوسطة تشغل أقل من 250 عامل أو تلك التي لايتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو (رايس و نوي، 2011، صفحة 3).

وقد رصدت دراسة قام بها معهد ولاية جورجيا الامريكية أكثر من خمسة وخمسون تعريف خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أكثر من خمسة وسبعين دولة في العالم، ولاحظت الدراسة وجود ثلاثة مداخل شائعة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي : تعريف وفق المنهج الوصفي، والتعريف وفق المنهج الكمي، وتعريف وفق المنهج النوعي ، وتختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد من المعايير منها: معيار عدد العمال ومعيار رأس المال، ومعيار المبيعات والايرادات، ومعيار التقنيات التكنولوجية، والمعيار القانوني ومعيار استهلاك الطاقة، وتركز الدول النامية على استخدام معيار عدد العمال لتصنيف مؤسساتها (أحمد النداوي، 2021، صفحة 69).

ج- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيارين، الأول مرتبط أساسا بعدد العمال حيث صنفت هذه المؤسسات حسب حجمها إلى (مدخل و دادن ، 2020):

- ✓ مؤسسات متناهية الصغر و التي توظف أقل من 20 عاملا،
- ✓ المؤسسات الصغيرة و التي توظف من 20 عاملا إلى 99 عامل،
- ✓ المؤسسات المتوسطة و التي توظف من 100 عامل إلى 499 عامل،

أما المعيار الثاني فيرتبط بالقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه:

- ✓ المؤسسات الخدماتية والبيع بالتجزئة : من 1 إلى 5 ملايين دولار أمريكي كمبيعات سنوية،
- ✓ المؤسسات البيع بالجملة : من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية،
- ✓ المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 أو أقل ،

د. تعريف اليابان :

لقد وضعت اليابان تعريف محدد وواضح يسمى بالقانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يركز هذا القانون على ضرورة القضاء على العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وسوف نوضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم 2: تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الخدمات	50 أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 أو أقل
الصناعة و القطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 أو أقل

المصدر: مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، التجربة اليابانية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، طوكيو 200، ص4

ثالثا : خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص أهمها (شلغام و العيش، 2018، صفحة 166):

- سهولة الانتشار والتأسيس: تتميز المشروعات الصغيرة بقة حجم رأس مالها وسهولة إنشائها إلى جانب قصر وقت اعداد الدراسات الخاصة بها .
- سهولة الإدارة : تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه العاملين، و وضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل.
- المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات: حيث أنها تستطيع التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية والمرونة في مجال الإنتاج من حيث الكمية والنوعية.
- انخفاض تكلفة اليد العاملة .
- انخفاض مستوى التكنولوجيات المستخدمة بالإضافة إلى اعتمادها على السوق المحلي.
- القدرة على جذب المدخرات :لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة وذلك لقلة المخاطر وصغر حجم رأس المال المطلوب للمشروع .
- التدريب الذاتي :نظرا لكون أن المالك (المسير) في غالب الأحيان خاصة في المؤسسات الصغيرة وكذا العاملين يمارسون عملهم بإستمرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فإن هذا يعمل على إكسابهم مهارات إنتاجية ذاتية و هو ما يساهم في الرفع من المورد البشري بها.
- الفعالية والكفاءة :تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات و احتياجات العملاء بشكل كبير.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية بالغة من خلال المساهمة في كثير من الجوانب الاقتصادية، كما ان لأهميتها الاجتماعية لا تقل عن سابقاتها من خلال بعث الاستقرار العام، وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مايلي (نسيلي و بجاوية، 2018، صفحة 248):

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات الخاصة لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها تعتبر عنصرا لجذب صغار المدخرين.
- مساهمتها في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة وقد حققت دول كثيرة مكاسب اقتصادية جراء اتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها.
- المحافظة على استمرارية المنافسة من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها شروط الائتمان والخدمة وتحسين الجودة في الإنتاج.

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من الطلب المحلي وبالتالي اتاحة فرصة للتصدير أكبر لمنتجاتها.
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية :إن الانتشار الجغرافي التي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعه أن هذه المؤسسات تتمتع بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم ، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية وإعادة توزيع السكاني والتقليل من الهجرة إلى المدن الكبرى.
- حاضنات للمهارات والإبداعات :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة ، فكافة المشروعات الكبيرة بدأت صغيرة ثم نمت مثلا : شركة كوكا كولا أسسها بعض الصيادلة عام 1886 ببضعة آلاف الدولارات ، و مع الوقت تطورت الشركة وتمكنت من إنشاء أكثر من 400 فرع في كافة أنحاء العالم.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على احتواء المشاكل في المجتمع مثل البطالة والتهميش وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، عن طريق منهم فرص عمل تمكنهم نوع من الاستقرار المادي .

رابعا : أشكال وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المؤسسات الاقتصادية فيما بينها في العديد من الجوانب، ويتم تصنيفها انطلاقا من معايير مختلفة فمنها من تصنف حسب القطاعات الاقتصادية ، و أخرى حسب الشكل القانوني وهناك من تصنف حسب الحجم ، وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير نذكر أهمها :

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي** (مرزوقي ، 2010/2009، الصفحات 8-9)**:**

يقسم كلارك(CLARK) النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات أساسية ، وعلى هذا الأساس تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى :

1 – **مؤسسات القطاع الأولي :**

وتشمل مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد العوامل الطبيعية كالمؤسسات الزراعية، مؤسسات الصيد ، مؤسسات الإستخراجية .

2 – **مؤسسات القطاع الثانوي :**

تضم المؤسسات ذات الطابع الصناعي، أي المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل أو إنتاج سلع، وتعتبر المؤسسات الصناعية من أكثر أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنتشارا، وهي تعرف بأنها : كل مؤسسة يتمثل نشاطها الرئيسي في استلام المواد بحالة معينة وإخضاعها لعمليات إستراتيجية لاستخلاص مادة جديدة منها ،أو تحويلها إلى مادة جديدة ذات استعمالات جديدة ،وتوزيعها بشكل جيد .

3 – **مؤسسات القطاع الثالث :**

وتشمل كافة المؤسسات التي يتمثل نشاطها في تقديم خدمات في مجال النقل ،الاتصالات ،التوزيع والصحة ، ومن أمثلتها :المؤسسات التجارية ،المؤسسات المالية ، مؤسسات النقل والعيادات الطبية . ومن أكثر مجالات التي تتناسب وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : التجارة العامة ،تجارة الجملة ، تجارة التجزئة والتجارة المتخصصة .

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني :**

الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الصفة القانونية التي تأخذها هذه المؤسسات عند تكوينها و إنشائها والتي تحدد حقوق والتزامات تلك المؤسسات ، كما تساعد في تنظيم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها وبالتالي تحكم في سير نشاطها .
ومن بين الأشكال القانونية التي يمكن أن تأخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي :

1 – **المؤسسات الفردية :**

وهي التي تملك وتمول وتدار من قبل شخص واحد يعد هو المسؤول الأول والأخير عن مختلف نشطاتها، وبالتالي فهو يتحمل وحده كافة النتائج التي يمكن أن تحققها المؤسسة سواءا كانت ربح أو خسارة . ويعد هذا النوع من المؤسسات الأكثر بساطة في مجال الأعمال ،وهو يمتاز برأس مال محدود وإجراءات قانونية بسيطة عند الإنشاء ، إضافة إلى سهولة اتخاذ القرارات ، ويكون هدفه الأساسي تحقيق ربح (المحروس و جواد، 2000، صفحة 31).

2– **الشركات :**

هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما ، بتقديم حصة من مال أو عمل أو كليهما، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة . وتنقسم الشركات بدورها إلى نوعين هما :

1.2 – **شركات الأشخاص :**

يقوم هذا النوع من الشركات على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف ، مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي :

- **شركة التضامن :**

تعد شركات التضامن من أكثر الأشكال التي تأخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في بداية نشاطها، وهي تنشأ باتفاق شخصين أو أكثر على ممارسة نشاط تجاري، وتكون مسؤولية الشركاء فيها تضامنية وغير محدودة سواء على النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة ، أو الالتزامات المادية المترتبة عليها .ومن خصائص هذه المؤسسات : اكتساب الشركاء لصفة التاجر ، مساهمة كل واحد منهم بصفة شخصية في إدارتها ، كما أنها تتمتع بالشخصية المعنوية، والتي تكون غير مستقلة عن شخصية الشركاء (مرزوقي ، 2010/2009، صفحة 10) .

- **شركة التوصية البسيطة :**

لا يختلف تعريفها عن شركة التضامن إلا من ناحية خصائص الشركاء، وهي تضم نوغين من الشركاء : شركاء متضامنين مسؤولين عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ولهم إمكانية إدارتها، وشركاك موصين يلعبون فقط دور ممولين للمؤسسة ، وتكون مسؤولية الشركاء الموصون بديون الشركة فقط في حدود قيمة حصصهم التي لا يمكن أن تكون على شكل تقديم عمل ، وتخضع شركة التوصية البسيطة لنفس أحكام المتعلقة بشركة التضامن (القانون رقم 15-20، 2015، صفحة 149) .

- **شركة المحاصة :**

هي شركة تعتمد في إنشائها على اتفاق بين شخصين طبيعيين أو أكثر ، لتولي انجاز عمليات تجارية ،كما يتفق الشركاء بكل حرية على موضوع الفائدة أو شكلها أو نسبتها . ولا تقوم هذه الشركات إلا في العلاقات

الموجودة بين الشركاء ولا تكشف للغير، فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا تخضع للإشهار (القانون رقم 15-20، 2015، صفحة 230) .

2.2– شركات الأموال :

تقوم شركات الأموال عل تجميع رؤوس الأموال من عدد كبير من الأشخاص ، وهي لا تأخذ بالإعتبار الشخصي للشريك بل بالإعتبار المالي و رأس مالها مقسم إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ، ومن أنواع شركات الأموال حسب القانون التجاري الجزائري :

- **شركة ذات المسؤولية المحدودة :**

تعتبر هذه الشركات النموذج الأفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عدد الشركاء لا يتجاوز سبعة شركاء ويكون رأسمالها الأدنى 100000 دج موزعا على حصص بين الشركاء محصورة بينهم ، بحيث لا يمكن انتقالها إلى غيرهم إلا بشروط متفق عليها ما بين الشركاء، وشركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص .

- **شركة التوصية بالأسهم :**

تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين ، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأس مال الشركة ولهم التصرف بها بالبيع أو التنازل ، دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة.

- **مؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة :**

إذا كانت الشركة ذات المسؤولية المحدودة مؤسسة لا تضم إلا شخصا واحدا " كشريك وحيد "، تسمى هذه الشركة " مؤسسة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة "، يمارس الشريك الوحيد السلطات المخولة جمعية الشركاء بمقتضى أحكام المادة 564 من القانون التجاري الجزائري رقم 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 (القانون رقم 15-20، 2015، صفحة 151).

- **شركة المساهمة :**

تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون في رأسمالها على شكل أسهم، وينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يتحملون الخسارة إلا بقدر الأسهم المشارك بها، وعدد الشركاء لا يقل عن سبعة أشخاص، ويكون رأسماها الأدنى 05 ملايين دج عند اللجوء العلني للإدخار و 01 مليون دج في حالة تأسيس دون اللجوء العلني للإدخار .

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها :**

نميز بين العديد من الأشكال و أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب توجهها ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع (عقبة ، 2014-2015) :

▪ **المؤسسات العائلية :**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل ، تستخدم في العمل الأيدي العاملة ، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة ، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة .

▪ **المؤسسات التقليدية :**

تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري ، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الإستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ، ويميزها أيضا كون محل إقامتها مستقل عن المنزل .

▪ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة :**

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديث سواء من الناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة ، وتنقسم إلى نوعين رئيسيين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه متطورة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى.

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات :**

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي (بلحمدي، 2005، صفحة 15) :

▪ **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :**

وتقوم بإنتاج السلع ذات الاستهلاك الأولي مثل :

- المنتجات الغذائية .

- تحويل المنتجات الفلاحية .

- منتجات الجلود والأحذية و النسيج .

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

ويرجع سبب إعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق .

▪ **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية :**

هذا النوع يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في :

- تحويل المعادن .

- الصناعة الميكانيكية والكيميائية والبلاستيكية .

- صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم .

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على المنتجات خاصة مواد البناء .

- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :**

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمالها أكبر وهو الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبرى، الشيئ الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة، وذالك خاصة في الدول المتطورة، أما في البلدان النامية مجالها مقتصر فقط عل إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة .

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل :**

يمكن أن نميز بين وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين نوعين هما (زوينة، 2006-2007، صفحة 11) :

- **المؤسسات المصنعة :**

حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل والتعقيد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة ومن حيث درجة إشباع أسواقها .

- **المؤسسات غير المصنعة :**

وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والإنتاج الحرفي ، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن .

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المقاولة من الباطن :**

تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب شغل وتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق كما تساعد على تحقيق تقسيم العمل، فهي تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي العملية التي بموجبها يقوم المتعاقد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل أهم مجال تعمل في هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية وتأخذ أشكال التالية تنفيذ الأشغال، الإنتاج وتقديم الخدمات (عثمان، 2015، صفحة 59) .

الخاتمة :

من خلال تطرقنا إلى الجانب النظري المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبحث في أدبيات الدراسة، توصلنا إلى عدم وجود تعريف موحد وشامل يمكن أن يعطي مفهوم واضح حول المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة، وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين حول معايير تصنيف هذه المؤسسات و نظرا لتباينها من دولة إلى أخر بحسب توجهها الاقتصادي و مدى اعتمادها بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء اقتصادها الوطني، و بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد إلا أنه يوجد إتفاق شبه تام على المعايير الأساسية التي تعتمد في تصنيف هذه المؤسسات و التمييز بين مختلف أحجامها، كما يوجد مجموعة من الصفات و الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من غيرها من المؤسسات الأخرى، فنجد منها ما يرتكز على تعدد مجالات نشاطها بالإضافة إلى تنوع طرق الإنتاجية الخاصة بها و اختلاف هياكلها التنظيمية، و قد تساعد هذه الخصائص و الصفات التي تتسم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نموها و سرعة انتشارها من جهة كما يمكن أن تكون سببا في عدم تطورها و استمرارها من جهة أخرى، كما تتميز بسهولة إجراءات تأسيسها و سهولة ادارتها وتسييرها، كما تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها تلعب دور كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، من خلال مساهمتها الفعالة في كسب قيمة مضافة و المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية فهي بذلك تعتبر عنصر مكمل و مغذي للمؤسسات الكبيرة من خلال استخدام المقاولة من الباطن .

قائمة المراجع :

Bibliographie

السعيد بريش. (2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية -حالة الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية*(2)، صفحة 62.

القانون رقم 15-20. (30 ديسمبر, 2015). القانون التجاري الجزائري. *الجريدة الرسمية، العدد 71*(المادة 563 مكرر)، صفحة 149.

الهادي براي . (3 سبتمبر, 2020). عوامل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 3*(1)، صفحة 82.

جهيدة نسيلي، و سهام بجاوية. (30 ديسمبر, 2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي - دراسة حالة ولاية بومرداس. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 1*(2)، صفحة 248.

حدة رايس، و فطيمة الزهرة نوي. (19-18 ماي, 2011). حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر الفترة 2010-2011*، ص3. جامعة بومرداس.

خالد مدخل، و عبد الوهاب دادن . (31 جويلية, 2020). أثر حاضنات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي. *مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 10*(4)، صفحة 2017.

خضر عباس أحمد النداوي. (1 ماي, 2021). تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في العراق. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 3*(1)، صفحة 69.

رابح خوني ، و رقية حساني. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها*. القاهرة: إيتراك للصباعة و التوزيع.

رؤوف عثمان. (2015). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الشبه المتطورة، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *رسالة ماجستير*، ص 59. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، معسكر: جامعة مصطفى اسكمبولي.

سيد علي بلحمدي. (2005). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة. *رسالة ماجستير*، ص15. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة سعد دحلب.

كاسر نصر المحروس، و شوقي ناجي جواد. (2000). *إدارة المشروعات الصغيرة*. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.

محمد البشير سلطاني. (2006). التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (واقع و أهمية وشروط تطبيقه) حالات صناعة الصغيرة و المتوسطةبولاية بسكرة. *رسالة ماجستير*، ص 41. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

محمد صالح زوينة. (2007-2006). أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *رسالة ماجستير*، ص11. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.

نبيل جواد. (2007). *إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

نصر الدين بن نذير . (1 ديسمبر, 2011). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *مجلة الإبداع، المجلد1*(1)، صفحة 3.

نصيرة عقبة . (2015-2014). التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *أطروحة دكتوراه*، ص26. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

نوال مرزوقي . (2010/2009). معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على شهادة الإيزو 9000 و 14000. *رسالة ماجستير*، ص8-9. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

هشام شلغام، و أحمد العيش. (30 أفريل, 2018). حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2*(1)، صفحة 166.